مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
ص: 310– ص347
العدد :03الشهر:05 السنة: 2020
أطفال إفريقيا والنزاعات المسلحة الداخلية: من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد

أطفال إفريقيا والنزاعات المسلحة الداخلية: من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد

African Children and Internal Armed Conflicts : From the tragedy of employment to the risk of recruitment

د/ رايس طاهر: كلية لحقوق والعلوم السياسية المنار الدولة: تونس
البريد الالكتروني (Email) : tahar2001dz@gmail.com
د/ صفراوي فاطمة :كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد بن يحى الونشريسي
البريد الالكتروني (Email) : safraouifatima02@gmail.com

ملخص:

تعتبر القادرة الإفريقية مهد الحضارات والغنية بالموارد الطبيعية، أصبحت اليوم منبعا للصراعات القبلية والدينية والانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية المسلحة على مختلف مواردها، ومرتعا للتدخلات الخارجية التي رسمت الحدود الإدارية للدول الإفريقية دون الاعتبار للتوزيعات القبلية ولا الدينية، فنتج عنها أن أصبحت أفريقيا هي القارة صاحبة أكبر عدد من الصراعات المستمرة في العالم حتى الآن.

ليس أكثر من خيرات القارة الإفريقية وثرواتها الطبيعية والبشرية إلا صراعاتها المسلّحة، تلك الصراعات التي تتوالد بشكلٍ جعل من إفريقيا البؤرة الأكثر التهاباً على خريطة الصراعات الداخلية (ما دون الدولية) في العالم، وفقاً لتقديرات معهد هيدلبيرج لأبحاث الصراع الدولي The Heidelberg Institute for International Conflict Research للعام 2018م، حيث احتل إقليم «إفريقيا جنوب الصحراء» المرتبة الأولى دوليّاً؛ متفوقاً على إقليم الشرق الأوسط والمغرب العربي، والذي يضمّ بدَوْره دول الشمال

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفريقي، الأمر الذي يعني أنّ القارة الإفريقية هي أكثر القارات من حيث كثافة الصراعات الداخلية على اتساع رقعتها الجغرافية.

وتُعنى هذه الورقة بتقديم إطلالةٍ مفصّلةٍ على إحدى أبرز الآثار السلبية لتوطّن الصراعات المسلّحة الداخلية وتغلغلها في الدول والمجتمعات الإفريقية، وهي ظاهرة «تجنيد الأطفال»، أو «الأطفال المجنّدون»، والتي تمثّل معضلةً حقيقيةً أمام حاضر التنمية في القارة السمراء ومستقبلها؛ بالنظر إلى تأثيراتها الممتدة على الأفراد والمجتمعات الإفريقية على حدٍّ سواء.

وعليه تم طرح الإشـــكالية التالية: **إلى أي مدى تبقى ظاهرة تجنيد الأطفال في إفريقيا جريمة العصر التي عجز العالم عن مواجهتها؟**

الكلمات المفتاحية: القوات المســـلحة، التنظيمات الإرهابية، الميليشـــيات، الإرهاب، الجماعات المتطرفة.

Abstract

The African ability is the cradle of civilizations and rich in natural resources, today it is a source of tribal and religious conflicts, military coups and internal armed conflicts over its various resources, and a hotbed of external interventions that drew the administrative borders of African countries without regard to tribal or religious distributions, as a result of which Africa became the continent with the largest number From the ongoing conflicts in the world until now.

There is nothing more than the African continent's goodness and natural and human resources except its armed conflicts, those conflicts that have generated in a way that made Africa the most inflammatory focus on the map of internal (sub-international) conflicts in the world, according to estimates by the Heidelberg Institute for International Conflict Research for the year. 2018 AD, where the region of "Sub-Saharan Africa" ranked first internationally, surpassing the Middle East and the Maghreb

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

region, which in turn includes the countries of North Africa, which means that the African continent is the most continent in terms of the intensity of internal conflicts Messenger geographical turf.

This paper is concerned with providing a detailed view of one of the most important negative effects of the endemicity and internalization of internal armed conflicts in African countries and societies, which is the phenomenon of "child recruitment" or "child soldiers", which represents a real dilemma for the present development of the continent and its future, given its long-term effects. On African individuals and societies alike.

Therefore, the following problem was raised: To what extent remains the phenomenon of child recruitment in Africa, the crime of the time that the world has been unable to confront?

key words:Armed forces, terrorist organizations, militias, terrorism, extremist groups.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

أدت الصـرعات في كثير من الدول، وبخاصـة في السـاحل الإفريقي، إلى انتشـار ظاهرة تجنيد الأطفال من جانب الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، وظهر ذلك في كل من رواندا، إفريقيا، الصورمال أوغندا وغيرها، الذين استغلت فيها التنظيمات الإرهابية الآلاف من الأطفال وجندهم في الأعمال الإرهابية، كما اسـتغلت جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسـلامي بمالي الأطفال في الأعمال المسـلحة منذ اندلا ع الاقتتال الداخلي في العام 2012.

وتؤكد تقارير المنظمات الدولية، خاصـة منظمة «اليونيسـيف»، وجود آلاف من الأطفال الذين يتم اسـتخدامهم في النزاعات المسـلحة في مناطق التوتر حول العالم، معظمهم ضـحايا لعائلاتهم، وكثير منهم تم اختطافه، أو ضـربه، أو التغرير به، وحتى شـراؤه لاستغلاله في عمليات انتحارية، ما جعل الأطفال وقوداً لأزمات أكبر منهم.

وهنا لا يزال يعانى المجتمع الدولي من ظاهرة تجنيد الأطفال التي تتزايد مع تزايد النزاعات المسلحة، لِما لها من خطورة ليست على الأطفال أنفسهم فقط، بل تتجاوز ذلك لتنال تهديد السلم والأمن الدوليين، كما أنها برزت في الفترة الأخيرة مع تزايد النزاعات الداخلية، والحرب على الإرهاب، لتمثل تحدٍ كبير بالنسبة للدول والعديد من المنظمات الدولية والجهود الدولية، الأمر الذي يشكل حملاً ثقيلاً على الدول الإفريقية، حتى بعد نهاية المعارك لمعالجة أثارها التي تستمر طويلاً، ومن أسوء آثارها اعتناق الأطفال لمعتقدات من جندهم ورفض المجتمع له. فبقيت مشكلة تجنيد الأطفال من أكثر المشاكل التي تواجه حقوق الأطفال، ومثار قلق للمجتمع الدولي، فبدأت حركات بطيئة لمنع تجنيدهم في البرتوكول الاختياري الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقود في 12آب/أغسطس 1977، ثم لم تمر أقل من اثنتا عشر سنة حتى ظهرت اتفاقية حقوق الطفل في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 لتنص مرة أخرى على منع تجنيد الأطفال من الدول الأطراف، ولكنها عالجت الموضوع بنصوص مقتضبة، بعدها لم يمض وقت طويل حتى أدرك أطراف المعاهدة

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على عدم كفاية هذه المعاهدة لوحدها للحيلولة دون تجنيد الأطفال، لذا تم وضع برتوكول اختياري في 25 آيار/مايو 2000 سميَ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وأُقر في وثيقة الأمم المتحدةA/RES/54/263 ، والذي يتضح من عنوانه أنه جاء ليحد من استخدام الأطفال في القوات المسلحة وساحات المعارك.

إشكالية البحث:

يعد الطفل الجندي مشكلة موجودة في العديد من الدول، ويعاني منها الأطفال بالدرجة الأولى، والإشكالية تتعلق بالطفل المحارب، هل هو طفل تم استغلاله من قبل طرف في النزاع، وبالتالي يكون ضحية، أم إنه –وخصوصاً العديد منهم تشربوا عقيدة الجهة التي جندتهم – مقاتلون أو مجرمين بحسب إذا ما جُندوا من دولة أو جهة مسلحة، وعليه إلى أي مدى تبقى ظاهرة تجنيد الأطفال في إفريقيا جريمة العصر التي عجز العالم عن مواجهتها وما هي نظرة القانون الدولي لهؤلاء المقاتلين الصغار؟.

الدلالة المفاهيمية لمصطلحات المداخلة:

القوات المسلّحة:

تتكون القوات المسلّحة للدولة من كل الوحدات المنظمة والأفراد الخاضعين لقيادة مسؤولة عن سلوك مرؤوسيها، وهم يخضعون لنظام تأديبي داخلي يلزمهم بالامتثال لقانون النزاعات المسلّحة.

كيف تضمن قوة مسلّحة الامتثال للقانون؟ يعود الأمر ببساطة تامة لوجود تسلسل قيادي واضح المعالم، ولما لهذه القوة من منظومة قوانين عسكرية خاصة بها لفرض الانضباط والقانون، إضافة إلى ما تتمتع به من قيادة وتدريب جيدين، كما تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية و إحدى

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية و الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع او الهجوم و أيضا وقت السلم و الردع. *

الرأي العام : مجموعة الآراء التي تحملها أعداد كبيرة من المواطنين حول موضوع يشغل الاهتمام العام و قد يقوم بدور المناهض لسياسة الحكومة او بدور داعم لسياسة الحكومة الخارجية.

تعريف الإرهاب:

ورد في لسان العرب في مادة "رهب": (رَهِبَ: بالكسر، يرهب رهْبةً ورهبا، بالضم، ورهبا أي خاف، ورهب الشيء رهبا ورهبه: خافه.

وهكذا نجد أن الإرهاب في اللغة العربية يدور حول هذه المعاني: الخوف والفزع والرعب والتهديد. كلها تصب في الإرهاب في المنظور الشرعي.

أما تعريف الإرهاب طبقاً لنص قاموس أكسفور يتفق-إلى حد كبير- والتعريف الوارد في لسان العرب لإبن منظور في موضوع الخوف الفزع والتهديد وإن كان التعريف العربي لم يحدد الجهة التي تمارس الإرهاب أو من يمارس ضدها.

وقد ورد تحديد الجهة في القرآن الكريم (ترهبون به عدو الله وعدوكم)، وفي السنة (نصرت بالرعب).

المليشيات:

هي جماعة مكوّنة من رجال أو نساء مسلّحين هدفها مناصرة الدولة في حال وقوع أزمة أو حرب، وعادة ما تكون هي الجيش الثاني، في حال سقوط الجيش النظامي، كما تفعل الآن أمريكا وبريطانيا.

تعريفها الرسمي (اللاتيني): مشتقّة من كلمة militia اللاتينية، ومعناها الأصلي بحسب معجم Quicherat et Daveluy اللاتيني-الفرنسي (1932) هو:

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"خدمة عسكرية، حملة، عملية عسكرية، حرب". وهي مشتقّة من miles أوmilites، أي "جندي، رجل مسلح، أو رجل محارب"

وفي البحث عن الجذور التاريخية لمفهوم الميليشيات يقول ابن خلدون: إن هناك تنافس دائم بين القبائل العربية وبين الحكام العرب أو الدول والإمبراطوريات التي امتد حُكمها إلى مناطق عربية، وغالبًا ما تلجأ الدول إلى شيوخ القبائل وقادة المجموعات المسلحة والعصابات الإجرامية للمساعدة على تحصيل الضرائب وفرض الأمن والنظام وقمع المتمردين، هذا يعني أن الميليشيات هي أداة غير شرعية تستخدمها الدولة أو الأحزاب أو الدول الأخرى لفرض السيطرة أو للإخلال بالأمن.

ولقد ظهر مصطلح الميليشيات في الأدبيات السياسية بشكل صريح مقترناً بالأنظمة الاستبدادية، وهو ما اقترن بحكومة فيشي الفرنسية العميلة خلال الحرب العالمية الثانية، وهو التنظيم السياسي والعسكري المرعب الذي أنشئ في الأربعينات بالتعاون مع الغستابو الألماني لاصطياد مناضلي المقاومة الفرنسية، سواء بقتلهم أو تسليمهم إلى المحتل، وقد تميزت هذه الميليشيات بارتدائها لوناً خاصاً وسميت وقتها بميليشيات الرداء الأسود.

منذ منتصف الخمسينات أطلقت الأدبيات الغربية هذا المصطلح لوصف المقاومة الشعبية التي تتشكل ضد المحتل، وهي بذلك تحاول ربط هذا المصطلح بالمقاومة سبيلاً إلى خلط التسميات بالشكل الذي يقرن حركات التحرر والمقاومة الوطنية بتلك العصابات المتمردة الخارجة عن القانون.

كما وتعرف الميليشيات بأنها مجاميع مسلحة ومنظمة ومدربة ومدعومة، وتمتلك هيكلتها الخاصة لتحقيق مصلحة حزبية معينة وخاضعة لسلطة مركزية. وفي هذا السياق يمكن تعريف الميليشيا باعتبارها الذراع العسكرية لفئة سياسية أو دينية تخوض صراعاً أياً كان دافعه.

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة البحث:

المبحث الأول: دور الهيئات الدولية في حماية الأطفال من التجنيد في الحروب الداخلية

المطلب الأول: أسباب وآثار تجنيد الأطفال

المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية عن تجنيد الأطفال في النزاعات الداخلية المسلحة

المبحث الثاني: إشكالية الصراعات القَبَلِيَّة في إفريقيا

المطلب الأول: تجنيد الأطفال: أفرقة جهود المكافحة

المطلب الثاني: النموذج الكيني

المبحث الأول: دور الهيئات الدولية في حماية الأطفال من التجنيد في الحروب الداخلية

إن وضع النصوص القانونية التي تكفل حماية قانونية واسعة النطاق للأطفال من التجنيد إبان الحروب الداخلية لا يعدو أن يكون خطوة أولى، لذلك لا بد من وضع آليات رقابية لتخلق بيئة مواتية لتنفيذ هذه النصوص القانونية.

فمن المعلوم أن آليات حماية حقوق الإنسان هي أيضا آليات لحماية الطفل لأن حقوق الطفل ليست منفصلة عن حقوق الإنسان، فما هي إلا حقوق الإنسان في مرحلة من مراحل العمر.

وبالرغم من التطورات الهامة التي تحققت على صعيد جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح، لا يزال وضع الأطفال في حالات النزاعات المسلحة خطيراً، فهناك هوة مثيرة للقلق وبارزة المعالم بين الفظائع التي ترتكب في حق الأطفال من جهة، والمعايير

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواضـــحة والفورية والمبادرات الملموســـة من أجل حماية الأطفال من جهة[1]، إذ يعتقد أن أكثر من 300 طفل دون 18 ســنة من العمر يقاتلون في نزاعات مســلحة في العالم وأن مئات الآلاف من الأطفال الآخرون هم أفراد في قوات مســـلحة ويمكن أن يلقى بهم في ساحة القتال في أي وقت[2].

خصـوصـا بعد انتشـار مجموعة كبيرة من النزاعات غير الدولية والتي يسـهل فيها التأثير على الأطفال وإجبارهم على الانخراط في أعمال القتال والتخريب والتجســـس،[3] ففي الوقت التذي منعت فيه الدول الأوروبية اســـتغلال الأطفال في النزاعات المســـلحة بمقتضى تشريعاتها الوطنية استفحلت وتطورت هذه الظاهرة في الدول النامية[4].

---

1 – فمثلا أعرب الأم العام المسـاعد للأمم المتحدة المكلف بحقوق الإنسـان عن قلقه جراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسـان في شمال مالي الموجودة تحت سيطرة حركات التمرد الإسـلامي، إذ أشـار إلى أنه يتم تجنيد أطفال ضـــمن المجموعات المســـلحة بتواطؤ من الأولياء إذ أوضـــح أن هناك معلومات ذات مضـداقية تشـير إلى أن أطفال قد جندوا في مدينة "غاو" من قبل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وإن أولياؤهم تحصـلوا بالمقابل على ما يقل عن 600 دولار لتشـجيع أبنائهم على الالتحاق بالجماعات المسـلحة، ثم على 400 دولار في الشـهر لتجنيدهم، بينما يعيش بقية السـكان بأقل من 1.25 دولار يوميا: ح. سـليمان: الجماعات الإرهابية تمنح 400 دولار لتجنيد الأطفال، يومية الخبر الجزائرية، الجمعة 12 أكتوبر 2012، ع: 6863، ص 02.

2– أحمد ســـي علي، حماية الأشـــخاص والأموال في القانون الدولي الإنســـاني، (دار الأكاديمية للطبع والنشر والتوزيع)، 2010-2011، ص 176

3– فضـيل طلافحة، حماية الأطفال في القانون الدولي الإنسـاني، (الأردن: دار الثقافة للنشـر والتوزيع)، ط1، 2011، ص ص. 111-123

4– مليكة أخام، حماية الطفل في النزاعات المسـلحة، إسـهامات جزائرية حول قانون الدولي الإنسـاني، إعداد نخبة من الخبراء الجزائريين، الجزائر، ط1، 2008، ص 107

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمنذ الحرب العالمية الثانية والصـــبية النازيين يملؤون الجيوش النازية، غير أنه تفاقم الوضع في سنوات الثمانينات في صفوف المقاتلين الإيرانيين ضد العراق، وحتى في الآونة الأخيرة ظهر الجنود الأطفال في كل من قارة آسيا، غير أن أطفال إفريقيا السوداء[1] هم من دفع الثمن باهظا حيث تم اختطافهم من أســرهم وهم في عز الصــغر عن طريق تخديرهم وترهيبهم من طرف السلطات عن طريق استعمال بنادق الكلاشنكوف[2]، وعليه فإنه يعد من أكبر ضــمانات حقوق الطفل في العالم هي تلك الضــمانة النابعة من اســتقرار مبدأ ضــرورة احترام حقوق الإنســان وحقوق الأطفال خاصــة في وجدان الضــمير البشــري الإنساني[3].

ولهذا الســبب شــكلت مرحلة التطبيق العنصــر المهيمن في حماية الأطفال أثناء النزاعات المســلحة، وســعيا إلى ردم هذه الهوة، يتعين على المجتمع الدولي أن يحول وجهة طاقته من المهام المعيارية إلى ضمان تطبيقها على أرض الواقع[4].

فإنشـــاء اتفاقية حقوق الطفل لآلية دولية تقوم بمراقبة تطبيق حقوق الطفل وهي لجنة حقوق الطفل، لا يعني أن ضــمانات حماية هذه الحقوق تقتصــر على اللجنة وحدها وذلك لأن حقوق الطفل تناولتها الاتفاقيات العامة لحقوق الإنســـان الدولية والإقليمية

1- فحسب تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش" الأمريكية الصادر عام 2002 فإنه يوجد أزيد من 70 ألف طفل مازالوا يجندون في القوات المسلحة من 350 ألف جندي في كل نزاع إفريقي.

2 –منتصر سعيد حمودة، حماية حقوق الطفل في القانون الدولي والعام والإسلامي، (مصر: دار الجامعة الجديدة)، ص 186

3 –محمود سعيد محمود سعيد، الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة، (مصر: دار النهضة العربية)، 2007، ص 183

4- فضيل طلافحة، المرجع السابق، ص 159

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على حد سواء، كذلك فإن القانون الدولي الإنساني قد أسبغ حمايته على الأطفال بشكل خاص، وبالتالي فإن وسائل حماية حقوق الطفل في القانون الدولي تتعدد، حيث يستفيد الطفل من أعمال الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بنشر وكفالة حقوق الإنسان[1].

المطلب الأول: أسباب وآثار تجنيد الأطفال

أسباب تجنيد الأطفال وما تتركه من آثار بمجملها تتشابه إلى حد بعيد في الدول التي عانت وتعاني من هذه الظاهرة، فهذه الأسباب كما موجودة في سوريا وبعض دول أفريقيا هي نفسها في العراق مع اختلاف إثر كل منها في كل دولة، ونفس الآثار والنتائج يتركها التجنيد القسري للأطفال ولو بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى.

أولاً: أسباب تجنيد الأطفال

يعود تجنيد الأطفال لعوامل مختلفة نذكرها منها[2]:

1- يلعب الفقر دوراً مهماً في تجنيد الأطفال، خاصة في حالات تجنيدهم من قبل القوات المسلحة لجماعات غير نظامية، وهو الأمر الذي قد يدفع عوائلهم إلى تشجيعهم على الالتحاق بهذه الجماعة أو تلك، طمعاً في مدخل مادي ولو كان بسيط، وربما في العديد من الأحيان ليضمنوا وجبة واحدة من الغذاء، فكان هناك العديد من الجماعات المسلحة في مالي، تدفع مبالغ بين 100-135 دولار شهريا.

2- كذلك لعب التمييز دوراً لا يقل عن الفقر في الدفع إلى تجنيد الأطفال والصبية للالتحاق بالنزاعات المسلحة، وذلك باعتبار الدفاع عن الهوية يعد عامل فعال لتعبئة المجتمعات المحلية وأطفالهم، إضافة إلى عوامل اجتماعية تظهر بشكل أكثر

---

1 -نفس المرجع، ص 159.

2 -محمد النادي، الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 437 تموز/ يوليو 2015، ص 35

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضوح في مناطق النزاع الداخلي في أفريقيا، وتتمثل هذه بسيادة القيم العشائرية على قيم القانون والدولة، مما جعل العشائر طريقة سهلة للجوء إليها لاستحصال الحق، مع ضعف الملاحقات الحكومية، ويرتبط بالقيم العشائرية العديد من السلبيات من قبيل الثأر، تتضافر معها عوامل أخرى كالجهل والفقر.

3- لعبت الأوضاع السياسية دوراً بارزاً في تجنيد الأطفال، من خلال جعلهم وسائل تستغلها الجماعات المسلحة وحركات التمرد، يظهر ذلك واضحاً في صعوبة ملاحقة مرتكبي جرائم تجنيد الأطفال، وسوء الأوضاع السياسية سبب رئيس في العديد من النزاعات الداخلية، وكثرة هذه النزاعات تؤدي إلى تزايد أعداد الأطفال المجندين.

4- تعمل بعض الدول على انتشال الأطفال والمراهقين من الشوارع لمنع استغلال هؤلاء في الجرائم، ولاسيما ممن تركوا الدراسة، وتعمل على زجهم في القوات المسلحة.

5- إحجام المواطنين عن الدخول في القوات المسلحة، مما يدفع العديد من الحكومات إلى اللجوء إلى تجنيد الأطفال، يضاف إلى ذلك تقبل الأطفال العمل بأجور زهيدة قياساً بالبالغين، وهذا ظهر في بعض دول أفريقيا.

6- الأطفال في اعمار متقدمة في سن المراهقة من ثلاثة عشر إلى ثمانية عشر سنة، وحتى قبل الثالثة عشر مفضلون لدى الجماعات المسلحة، إذ يسهل التحكم بهم ولا زالت عقولهم وشخصيتهم وتكوينهم الثقافي ومعتقداتهم لم تُكوّن بعد، وهذا يجعل منهم أرضية خصبة لزرع أفكار الجماعات المسلحة بأفكارها، بل جعلهم من دعاتها وقادتها بعد سنوات قليلة عند البلوغ، وفي سن المراهقة يظهر التمرد لدى الفرد، وقد يعد الالتحاق بقوات مسلحة نظامية أو غير نظامية وسيلة جيدة لتفريغ هذه الطاقة، بكل مغريات هذا العمل من ملابس عسكرية وشعور المراهق ببلوغه مبلغ الرجال.

ISSN 2716-7887

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: آثار تجنيد الأطفال

لا يقتصـــر التجنيد فيما يتركه من آثار ســـلبية – وهي بمجموعها كذلك– على الطفل نفسـه بل يتعدى ذلك ليصـل لأسـرته وبلده، بل أن التجنيد في العديد من أوجهه يهدد السـلم والأمن الدولي، الأمر الذي دفع بالمنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الصـليب الأحمر وغيرهما) إلى وضع مواثيق دولية تعالج هذه الآثار يمكن إجمالها فيما يأتي[1].

1- الآثار الاجتماعية تأتي في مقدمة ســـلبيات تجنيد الأطفال، إذ تحدث اختلالات اجتمـاعيـة ناجمـة من انتزاع الطفـل من عـائلتـه، الأمر الـذي يؤدي إلى قطع الأواصـر النفسـية والجسـدية بين الطفل وأسـرته، مما يؤدي إلى خلق جيل عديم الإحسـاس فاقد الشـــعور بالأمان، كما أن العديد من هؤلاء الأطفال المجندين يعانون فيما بعد من رفض اجتماعي، وما يرتبط بهذا الرفض من مشـــاكل يجعل محاولة الدول إعادة تأهيلهم غاية بالصعوبة.

2- الآثار الاقتصـــادية إذ لا جدل في أن من أهم الموارد التي تنهض بها الدول هي الموارد البشـــرية، ولا غنى عنها في أي عملية تنمية، ويقيناً أن الأطفال هم الجزء الأهم من الموارد البشرية والشريان الذي يغذي المجتمع بالدماء الشابة، وتجنيدهم يحول دون تطوير هذه الفئة المهمة لتركها مقاعد الدراسـة وبقائها أسـيرة الجهل، كما أن هذه الظاهرة

1 –معزيز عبد الســـلام، تجنيد الأطفال في أفريقيا، بحث منشـــور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد الرابع عشر، العدد العشرون، سنة 2016، ص 144-145. أيضاً
https://childrenandarmed conflict.un.org/effects-of-conflict/six-grave-violations/child-soldiers
أيضاً منال مروان منجد، مصدر سابق، ص 129. كذلك تقرير
Human Rights Watch https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/07/288511.

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستؤدي إلى استمرار الحروب لوقت أطول مما يؤدي إلى تأخر اقتصاد البلد، إن لم نقل يؤدي إلى تدميره.

3- كذلك يترتب على تجنيد الأطفال وإشراكهم في النزاعات المسلحة آثار تصيب الطفل المجند قبل غيره، فقد يتعرض الطفل في العديد من الأحيان إلى أضرار بدنية سواء من الأعمال العسكرية أو أثناء التدريب تجعله عالة على أهله.

يضاف إلى الأضرار البدنية أضرار أخرى لا تقل قسوة وهي الأضرار الفكرية والنفسية على الطفل المجند، إذ يتلقى الأطفال دروساً عن العقيدة التي تعتقد بها الجماعات التي تولت تجنيدهم، تحاول أن تزرع تلك المعتقدات في نفوس الأطفال، ولا تُعدم الحيلة لأجل ذلك، إذ غالباً ما يكون الأطفال مادة سهلة التشكيل لضعفهم الفكري وخصوصاً أغلبهم تركوا المدرسة في مراحل مبكرة، وفي الحركات المتطرفة الإسلامية يكون الكلام عن الحور العين والجهاد وطلب الجنة، ويتم تدريب هؤلاء الصبية المراهقين في معسكرات صاخبة خانقة وبيئة خصبة لارتفاع معدلات الإساءة الجنسية، من قبل مدربيهم أو من قبل زملائهم الأكبر سناً، تتفاعل هذه العوامل مع غيرها داخل نفسية الطفل، وأمام عدم وجود مهرب، تتعامل أدمغتهم مع هذا الواقع بالمسايرة ما يؤثر تدريجياً على تغير نفس وعقلية وطريقة تفكير الطفل الجندي، وبعد انتهاء فترة التجنيد بانتهاء المعارك أو بتسريح الجنود الذين كانوا أطفالاً وقت تجنيدهم – لكنهم لم يعودوا كذلك– يعود الطفل وقد بلغ سناً أكبر وعاش في مجتمع العنف والجريمة، وشهد العديد من أعمال القتل إن لم يكن ارتكبها، مع كل تلك الخبرة، ربما يرى استعمال القوة حلاً لكثير من مشكلاته.

المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية عن تجنيد الأطفال في النزاعات الداخلية المسلحة:

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تميز العصر الراهن بكثرة الحروب الداخلية، فمنذ فترة التسعينيات انتشرت الحروب الأهلية داخل الدول، والتي قد تنشب بين الأفراد والدولة، أو بين مجموعة من الأفراد وأخرى، أو بين قوات الدولة عندما يحصل تمرد أو عصيان مسلح[1].

إذ تشير الإحصائيات أن العالم قد شهد خلال الأعوام الاثنين والثلاثين التي تلت الحرب العالمية الثانية 130 حربا غطت 71 دولة امتد القتال إلى أراضيها، بل وإن شبح الحروب المعلقة والقابلة للإنفجار في أي وقت قد يصل إلى 160 نزاعاً محليا يمكن أن تنفجر لتصبح حروبا محلية بل وقد تصبح حروبا دولية[2].

لهذا جاء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 بالنص صراحة على معاقبة مرتكبي جرائم الحرب سواء في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، وهذا التقارب مرده ما أسفرت عنه النزاعات المسلحة غير الدولية في كل من روندا وغيرها من مآس فاقت العديد من النزاعات المسلحة الدولية[3].

ولعل أبرز واخطر جرائم الحرب المرتكبة خلال الحروب الداخلية، جريمة تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، إذ قدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان في إحدى إصداراتها، في 15 جوان 1999، عدد الأطفال دون 18 سنة المتورطين في النزاعات المسلحة في أكثر من ثلاثين بلدا في جميع القارات بحوالي 308 ألف جندي.

---

1 –عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، (عمان: الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع)، ط1، 2010، ص314.

2 –عبد القادر بوبكر، السلم والحرب في الإسلام، مذكرة ماجستير، التخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، 1992، ص 152.

3 –شريف علثم، مدلول القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه، إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من الخبراء الجزائريين، الجزائر، ط1، 2008، ص 31–32.

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي إفريقيا حيث نشهد أكبر عدد من الأطفال المجندين، يعتقد أن عدد الأطفال المجندين في الحروب بلغ المائتين ألف جندي، حيث يستخدمون في النزاعات المسلحة برواندا، إذ استخدم الأطفال طوال أربعة عشر عاما من الحرب الأهلية فيها كجنود مهاجمين ومساعدين[1].

كما قد أجج القادة العسكريين نيران النزاع المسلح الدائر في بوروندي منذ عشر سنوات بتجنيد الأطفال وخطفهم وتحطيم طفولتهم وتعريض مستقبلهم للخطر، فقد استخدم الأطفال حتى أولئك الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما باستحقاق كأداة رخيصة في الحرب[2].

كما قد أحصي حوالي 400 من الأطفال الجنود الذين تتراوح أعمارهم مائة منهم بين 8 سنوات و12 سنة، متمركزين في مركز تدريب تابع للحكومة في "التشاد"، خلال الاشتباكات التي وقعت بين الجيش الوطني الشتادي واتحاد "أبيشي" حيث كان 60 في المائة من أعضاء الاتحاد الذي قبض عليهم من الأطفال[3].

لذلك فإن نظام القانون الدولي، سوءا كان مصدره العرف أم الاتفاقيات الدولية أم المبادئ العامة شأنه شأن الأنظمة القانونية الداخلية يفرض التزامات على أشخاصه تعد واجبة النفاذ، فإذا ما أنتهك هذا الشخص التزاماته تحمل مسؤوليته جنائية دولية جراء عمله غير المشروع.

1- بسام عاطف المهتار، استغلال الأطفال، تحديات وحلول، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية)، ط1، 2008، ص 41.

2 -عروبة جبار الخزرجي، المرجع السابق، ص – ص 258-259.

3- هشام فخار، الحماية الخاصة في ظل القانون الدولي الإنساني، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس: المدية، الجزائر، ع:06، مارس 2012، ص –ص 94-95.

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحمل الشخص الدولي للمسؤولية الدولية هو جزاء لتمتعه بالحقوق التي أقرها له القانون الدولي وضمان لوفائه بالتزاماته وواجباته القانونية الدولية، فالحقوق الدولية تقابلها التزامات وواجبات دولية يكفل القانون تنفيذها عن طريق إقرار المسؤولية الدولية على الشخص الدولي إذ ما أخل بإحداها.

المبحث الثاني: إشكالية الصراعات القَبَلِيَّة في إفريقيا

تُعَدُّ الصراعات القَبَلِيَّة بمثابة أحداث متكررة في تاريخ البشرية الحديث، بالرغم من تكلفتها الباهظة بالنسبة للمجتمعات، فوفقًا لبرنامج The Uppsala Conflict Data Program هناك أكثر من 200 صراع أهلي اندلع منذ عام 1945م على مستوى العالم، ثلث هذا العدد قد شهدته قارة إفريقيا، وانضوت معظمها ضمن النزاعات القَبَلِيَّة[1].

وخلال القرن العشرين، تجاوزت الحروب الأهلية التي شهدها العالم الحروب الدولية في هذه الفترة الزمنية، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن هناك أكثر من 50 حربًا أهلية قد اندلعت خلال عقد التسعينيات، في حين اندلع نزاعان مسلحان دوليين فقط. ومع اختلاف تصنيف تلك الصراعات أو الصراعات بشكل عام إلا أن حوالي نصف الحروب الأهلية وغيرها من النزاعات المسلحة الداخلية هي صراعات إثنية وقَبَلِيَّة؛ حيث تُعَدُّ تلك الصراعات واحدةً من المصادر الرئيسة لانعدام الأمن ليس في قارة إفريقيا فحسب، بل العالم كله[2].

---

1 – اليونيسف: ربع أطفال العالم يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث، مركز أنباء الأمم المتحدة، 8 ديسمبر 2016م، متاح على الرابط الآتي: **goo.gl/9fLiS8**

2 – محمد مشـــرف خليفة: الجنود الأطفال، مجلة درع الوطن، القيادة العامّة للقوات المســـلحة بدولة الإمارات العربية، 1 أغسطس 2012م، متاح على الرابط الآتي: **goo.gl/zL3VWf**

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف كارل كورديل وستيفان وولف Karl Cordell& Stefan Wolff الصراع العِرْقِي على أنه وَضْعٌ تسعى فيه مجموعتان عرقيتان أو أكثر من الفاعلين داخل المجتمع إلى تحقيق أهداف غير متناسقة[1]، أو بمعنى آخر هو عبارة عن نزاعات تقوم بين الأفراد أو الجماعات؛ وذلك على أساس التمايز الإثني أو الثقافي أو الديني أو الهوية الوطنية. وقد أثبتت التجربة التاريخية أنه في بعض الأحيان يكون من الصعوبة بالنسبة للدولة التي تتمتع بتعددية إثنية وقَبَلِيَّة تحقيق الاستقرار والأمن فيها؛ حيث تسعى الدولة بكل قوتها من أجل بسط هيمنتها وسيطرتها على كافة القبائل، إلا أنها تجد مقاومة منها، وهو ما يتسبب في اندلاع الصراعات القَبَلِيَّة والإثنية[2].

وتوجد في إفريقيا مجموعات عِرْقِيَّة متعدِّدة تختلف فيما بينها من حيث اللغة والدين، إلى جانب الثقافة والعادات والتقاليد[3]؛ حيث تذخر قارة إفريقيا بوجود أكثر من 2000 لغة، كما أن هناك تعددًا في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الأديان السماوية كالإسلام والمسيحية، هناك الديانات التقليدية[4]، إلا أن التعدُّد الإثني هو أحد أكثر الأنماط أهميةً ضمن أنماط التعدُّدية التي تتمتع بها القارة، كونه يُعَدُّ سلاحًا ذا حدين؛ ففي حالة الإدارة الرشيدة للتعدُّد الإثني؛ يسهم ذلك في مزيد من الاستقرار على الصعيد السياسي، وينعكس على المستوى الإقليمي في ظل التداخل الإثني بين معظم دول القارة، وعلى العكس في

---

1 - Mark A. Drumbl, Reimagining Child Soldiers, Oxford: Oxford University Press, 2012, p.

2- تجنيد الأطفال، الأمم المتحدة، مكتب الممثل الخاصّ للأمين العام المعني بالأطفال ونزع السلاح، متاح على الرابط الآتي: **goo.gl/Gz2F8s**

3- Ten facts about child soldiers that everyone should know", Independent, 23 December 2012, available at: goo.gl/yBCItV

4 – ما مصير "الأطفال الجنود" بعد انتهاء الصراعات المسلّحة؟، بي بي سي، 12 فبراير 2016م، متاح على الرابط الآتي: **goo.gl/JERCEY**

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حالة الفشل في إدارة التعدُّد الإثني، يُفضي ذلك إلى اندلاع واستمرار الصراعات الإثنية، وما يمكن أن يُمثله ذلك من تهديد حقيقي ووجودي للدولة في إفريقيا، والأمن والاستقرار الإقليمي، ينعكس على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ثَمَّ، فليس من المستغرَب أن تكون إفريقيا قد شهدت عددًا هائلاً من الحروب الأهلية وعمليات الإبادة الجماعية.

وتتعدد الدول الإفريقية التي تتمتع بالتعدُّدية والتنوع على المستوى القاري، من أبرزها؛ جمهورية الكونغو (250 مجموعة عِرْقِيَّة)، ونيجيريا (250 مجموعة عِرْقِيَّة)، وتنزانيا (130 مجموعة عِرْقِيَّة)، وتشاد (100 لغة)، وإثيوبيا (أكثر من 77 مجموعة عِرْقِيَّة)، وكينيا (أكثر من 70 مجموعة عِرْقِيَّة)[1].

هذا، وقد مرت إفريقيا بموجات ثلاث من الحروب والصراعات خلال العقود السبعة الماضية؛ حيث ظهرت الموجة الأولى عقب انتهاء أحداث الحرب العالمية الثانية 1945م، فقد شهدت أنحاء القارة حروب التحرير التي قادتها حركات التحرير الإفريقية من نَيْر الاستعمار الغربي، وامتدت تلك الموجة حتى سبعينيات القرن الماضي. ثم بدأت الموجة الثانية مع ظهور عدد من الصراعات التي اندلعت بين الدول الإفريقية، إضافة إلى عدد من الصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها مناطق عدة داخل القارة، مثل الحرب الصومالية الإثيوبية بين عامي 1977-1978م (حرب أوجادين)، والحرب التنزانية الأوغندية في الفترة بين 1978-1979م.

بينما شهدت القارة الإفريقية الموجة الثالثة من الصراعات والحروب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة في أوائل تسعينيات القرن الماضي؛ حيث تصاعدت الحروب الأهلية والصراعات الإثنية والقَبَلِيَّة، بحيث أضحت النمط الأكثر شيوعًا في القارة الإفريقية، من بين

1 -Conflict Barometer 2015, The Heidelberg Institute for International Conflict Research, Germany, 2016, p.12.

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنماط الأخرى للصراع، ففي تقرير للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في عام 1996م حول أسباب الصراعات الأهلية، وُجِدَ أن هناك 14 دولة إفريقية من إجمالي 53 دولة تعاني من النزاعات المسلحة[1]. وهو ما عطَّل مسار عملية التحوُّل الديمقراطي التي شرعت فيه بعض الدول الإفريقية؛ نتيجة التأثير السلبي لتلك الصراعات في تهديد الأمن والاستقرار داخل الدول.

وبرغم تباين الآراء حول محورية الصراع القَبَلِيّ أو الإثني في كونه أحد المسبِّبات الرئيسة والمباشرة أو الثانوية في اندلا ع الصراعات، إلا أن هناك إجماعًا على أنَّ الصراعات القَبَلِيَّة هي واحدة من أبرز الأسباب التي تؤدِّي إلى نشوب الحروب الأهلية في قارة إفريقيا.

فيما يرى البعض أن الصراع القبلي في القارة الإفريقية هو أمر حتمي، كونه نتيجة طبيعية للتعددية الإثنية التي تتميز بها معظم الدول الإفريقية، في حين يرى فريق آخر أن النخبة السياسية هي السبب الرئيس في استغلال البُعْد القَبَلِيّ لتحقيق مصالح ومكاسب سياسية ضيِّقة على حساب المصلحة العامة، وهو ما أعطى انطباعًا عامًّا بأن معظم الصراعات التي تنشأ في دول إفريقيا إنما هي صراعات بين النُّخَب السياسية بسبب المصالح المادية والسياسية[2].

وتتميز الصراعات الإثنية/القَبَلِيّة بحماس الأطراف المنخرطة فيه من ناحية تمسُّك كل طرف بموقفه، علاوة على أنها تمتد لفترات طويلة، مثل الصراع بين شمال السودان وجنوبه الذي استمر منذ عام 1983م حتى عام 2005م. وفي أحيان كثيرة، يتم استدعاء تلك الصراعات في الصراعات السياسية والاقتصادية عند مرحلة معينة منها لتصبح إحدى أدواته،

1-Conflict Barometer 2015, The Heidelberg Institute for International Conflict Research, Germany, 2016, p. 61

2 –تجنيد الأطفال بجنوب السودان هاجس يؤرّق المجتمع الدولي، سكاي نيوز عربية، 19 أغسطس 2016م، متاح على الرابط الآتي:**goo.gl/tYzy1M**

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهدف الحشد والتعبئة، ويلاحظ أنها تَطْغَى على السبب الرئيس للصراع[1]، بما يُشَكِّل تهديدًا صريحًا لأمن واستقرار الدولة في إفريقيا، بالإضافة إلى السِّلْم المجتمعي في المجتمعات الإفريقية، فقد بدأ الصراع في جنوب السودان في منتصف ديسمبر 2013م كصراع سياسي بين الرئيس سلفاكير ميارديت ونائبه السابق رياك مشار، وسرعان ما تم استدعاء البُعْد الإثني ليتحول هذا الصراع السياسي إلى صراع قَبَلِيّ وإثني بامتياز؛ طرفاه قبيلتا الدينكا والنوير اللتان ينحدر منهما الرئيس ونائبه الأسبق.

كما تذخر الذاكرة التاريخية للقارة بالعديد من الصراعات الإثنية مثل حرب كاتانغا في دولة الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة من 1966–1977م، و"حرب بيافرا" في دولة نيجيريا في الفترة من 1967 – 1970م، التي شردت أكثر من مليون شخص، وحرب الهوتو والتوتسي في رواندا وبوروندي في عام 1994م[2].

وفي يونيو 1967م، أدَّت مجازر قبائل الإيبو في نيجيريا إلى إعلان استقلالهم كأمة بيافرا، مما أدَّى إلى بدء الحرب الأهلية، وراح ضحيتها من 1–3 ملايين شخص جرَّاء العمليات العسكرية، وانتشار المرض والجوع[3]. إضافةً إلى الصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى بين العِرْقِيَّتَيْن "سيليكا" المسلمة و"بالاكا" المسيحية، الذي اندلع قبل خمس سنوات في 2013م، والصراع في إقليم دارفور السوداني، علاوةً على النزاع في دولة الصومال على

1 –أطفال إفريقيا جنود المرحلة للقتال كإرهابيين أو ضمن الميليشيات، ميدل إيست أونلاين، 10 أغسطس 2015م، متاح على الرابط الآتي:goo.gl/z1zL5d

2 –تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية إفريقيا الوسطى، الأمم المتحدة، مكتب الأمين العام، 12 فبراير 2016م، ص ص (7–10).

3 –تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، الأمم المتحدة، مكتب الأمين العام، 22 ديسمبر 2016م، ص ص (6–7).

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطة بين ست عشائر صومالية رئيسة، إلى جانب حركة الشباب المجاهدين، وهو ما أدَّى إلى سقوط الدولة الصومالية في براثن الانقسام والتفتت منذ عام 1991م[1].

هذه الصراعات القَبَلِيّة ليست سببًا في تحويل الدولة في إفريقيا إلى ساحة حرب فحسب، وإنما إلى مصدر اضطراب وانعدام للاستقرار، ويتمدد تأثيرها إلى دول الجوار، بما يجعلها أحد الدوافع –أو الذرائع–للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية التي تعاني من الصراعات القَبَلِيّة والأثنية.

وتعاني إفريقيا بشكل عام من آثار الصراعات العِرْقِية والقَبَلِيّة على مسار التحول الديمقراطي في دولها؛ حيث تُمثِّل عائقًا كبيرًا في الحيلولة دون انتقال معظم الدول الإفريقية إلى حالة الاستقرار، التي تنعكس بدورها بشكل إيجابي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، شريطة أن تنجح الدول الإفريقية في أزمة إدارة التعدُّدية الأثنية بها.

المطلب الأول: تجنيد الأطفال، أفرقة جهود المكافحة

ولما كان الاتحاد الإفريقيّ هو المنظمة الإقليمية المعنية بحفظ السّلم والأمن في القارة؛ فقد أولى الاتحاد، بمؤسساته المختلفة، جهوداً كبيرة للحدّ من ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات الإفريقية، وفي هذا السياق أصدرت الدول الإفريقية «ميثاق حقوق ورفاهية الطفل» عام 1990م، والذي بدأ العمل به في نوفمبر 1999م، ويضمّ 48 مادة، ليكون الإطار الاسترشاديّ للجهود الإفريقية الرامية إلى حماية أطفال القارة وضمان أمنهم وسلامتهم ورعايتهم وتنشئتهم.

وقد تضمّن الميثاق إنشاء: «اللجنة الخاصّة بحقوق ورفاهية الطفل»، لتكون الجهة المعلوماتية المختصّة بكلّ ما يتعلق بالمشكلات التي يعانيها الطفل الإفريقي، كما نصّ الميثاق

1 – أطفال إفريقيا من مأســـاة العمالة إلى خطر التجنيد، مرصـــد بوابة إفريقيا الإخبارية، 4 أبريل 2015م، متاح على الرابط الآتي:goo.gl/dbq4JS

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك على إنشاء «لجنة خبراء»، تضمّ 11 خبيراً، لتكون معنية بالدراسات الخاصّة بحقوق الطفل الإفريقي، وضمان رفاهيته، والآليات اللازمة لتحقيق أهداف الميثاق بشأن أطفال القارة[1].

ويحرص الاتحاد الإفريقيّ كذلك على تعزيز شراكاته الدولية فيما يتعلق بحقوق الطفل وحمايته، ومن ذلك توقيع الاتحاد اتفاقاً مع الأمم المتحدة، في العام 2013م، على تعزيز حماية الأطفال المتضررين من الصراعات في إفريقيا، بالنظر لما يضطلع به الاتحاد الإفريقيّ من دَوْر كبيرٍ في عمليات الوساطة وحفظ السلام في القارة.

كما أبرمت إدارة السّلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، في سبتمبر 2013م، اتفاق شراكةٍ مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، لتكثيف التدابير لحماية الأطفال من العنف المسلّح، وقد وافق الاتحاد الإفريقي، بدعمٍ من الأمم المتحدة، على إدراج حماية الأطفال في جميع أنشطته الأمنية التي يضطلع بها في جميع مناطق الصراع بالقارة الإفريقية، والالتزام بتطوير برامج تدريب أكثر اتساقاً وفاعلية في مجال حماية الطفل للبلدان المساهمة بقوات في بعثات السلام للاتحاد الإفريقي[2].

بيد أنّ تلك الجهود والأطر الرسمية تبدو بحاجةٍ إلى مزيدٍ من التفعيل على الأرض، بالتعاون الفعّال مع الشركاء من منظمات المجتمع المدنيّ المحلية المعنية بحقوق الطفل في إفريقيا، وفقاً لما نصّت عليه مبادئ باريس التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتي نصّت على أهمية الشراكة مع المدافعين المحليّين عن حقوق الإنسان، والأطفال الذين سبق لهم الارتباط بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة،

---

1 –نصيرة نهاري: الحماية الإفريقية للطفل في أثناء النزاعات المسلحة. دراسة في النصوص والآليات، قراءات إفريقية، 1 ديسمبر 2016م، متاح على الرابط الآتي:goo.gl/93SMcx

2 –الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي يوقعان على خطة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، مركز أنباء الأمم المتحدة، 19 سبتمبر 2013م، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/fX9SoV

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعلمين، والمجتمع المدنيّ المنظّم، والآباء، والعاملين في قطاع الصحّة، والزعماء الدينيين، وزعماء المجتمعات المحلية الآخرين، فيما يتعلق باستراتيجيات إنهاء ارتباط الأطفال بالصراعات المسلّحة في إفريقيا[1].

المطلب الثاني: النموذج الكيني

تُعَدُّ كينيا إحدى الديمقراطيات الراسخة في قارة إفريقيا، وفي منطقة شرق إفريقيا بشكل خاص، فضلاً عن الثقل الاقتصادي في الشرق الإفريقي، إلا أنَّ الأزمات السياسية فيها تُهدِّد هذه المكتسبات والتقدُّم الذي أحرزته كينيا خلال السنوات الماضية؛ حيث تُعَدُّ أعمال العنف على أساس قَبَلِيّ وإثني من أبرز المسائل والقضايا الرئيسة في البلاد، وتعود جذور الصراعات العِرْقِية فيها إلى فترة الاستعمار الغربي.

ويبلغ عدد السكان في كينيا نحو 41 مليون نسمة، وتتوزع قبائل كينيا إلى أربع مجموعات لغوية؛ هي: البانتو Banto، والنيلية Nilotic، والحامية –Nile Hamitic، والكوشيتية Cushitic، فضلاً عن جماعات إثنية وافدة إلى كينيا منها العرب والإنجليز والهنود[2].

1 –الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، مبادئ باريس، قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فبراير 2007م، ص 25.

2 -New African Yearbook 1979: Political History and Current Events, Social and Economic Continental Affairs, London, England: IC Magazines Ltd, New York: Franklin Watts, Inc, 1979, PP. 173- 187.

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشكل قبيلة كيكويو 17.2% من إجمالي السكان، وتُعَدُّ القبيلة الأكبر في البلاد، وينتمي إليها الرئيس أوهورو كينياتا، علاوةً على أنها أكثر القبائل تعليمًا وذات خبرة وقابلة للتكيف والتحديث في كينيا، وتحتفظ بجميع المواقع التي يشغلونها في مؤسسات الدولة[1].

فيما تمثل قبيلة كالينجين Kalenjen نحو 13% من إجمالي السكان، في حين تمثل قبيلة لوهيا Luhya نحو 14% من السكان، وهي حليفة لقبيلة لوو Luo، التي تمثل نحو 10% من إجمالي السكان، والتي ينتمي إليها زعيم المعارضة، رايلا أودينجا. وتأتي قبيلة كامبا Kamba بنسبة 10% من إجمالي السكان، وتتحالف قبيلتا كيكويو وكالينجين في السلطة منذ ستينيات القرن الماضي، بينما تسعى قبيلة لوو إلى إنهاء هيمنة تلك القبائل على السلطة[2].

كما أن هناك صراعًا تاريخيًّا بين قبيلتي "كيكويو" و"لوو" يعود إلى اعتقاد القبيلة الثانية بأن جماعة كيكويو هي من قامت بقتل "مبويا" زعيم قبيلة "لوو"، وهو ما دفَعهم إلى الاحتشاد خلف زعيم قَبَلِيّ جديد من أجل السيطرة على الحكم وهو رايلا أودينجا.

وتسيطر كيكويو على السلطة وجُلّ المناصب الحكومية، مثل الوزارات والسكرتارية والمفوضين المحليين الذين يديرون المحافظات، كما تسيطر على الأمن والاقتصاد، وكذلك على جزء كبير من القطاع الخاص في البلاد. في حين تحصل القبائل الأخرى على بعض المناصب في الدولة مثل قبيلة كامبا.

1 -Stanley Meisler, Tribal Politics Harass Kenya, Foreign Affairs, available at:https://goo.gl/rH5vBt

2 -Kenya: The Danger of Election- Related Violence, Stratfor Worldview, 9 November 2012, available at:https://goo.gl/PdpKox

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسببت حالة النزاع الداخلي في كينيا في منع الحفاظ على السلام في البلاد منذ الاستقلال في 1963م؛ حيث شهدت البلاد أزمات وتوترات سياسية، ما أدَّى إلى غياب السلام المجتمعي، ولكونها بلدًا متعدِّد العِرْقيات والإثنيات، انعكس ذلك في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدتها البلاد، التي غلب عليها النزعات القَبَلِيّة والإثنية، فمنذ الأخذ بالتعدُّدية الحزبية في البلاد في عام 1991م، شهدت البلاد صراعات انتخابية متعددة، في أعوام 1992، 1997، 2007، 2013، و2017م؛ حيث تسبب العنف الانتخابي في حالة من الصراع القَبَلِيّ والعِرْقِي أسفر عن مقتل المئات من الأشخاص وتشريد الآلاف، وتعمل النخبة السياسية في البلاد على توفير الدعم العِرْقِي لها من أجل الوصول إلى السلطة، وقد لعب تكوين الأحزاب السياسية في كينيا على أساس إثني وقَبَلِيّ دورًا في ترسيخ الاعتماد على القَبَلِيّة والإثنية بهدف تحقيق مكاسب شخصية[1].

وقد تسبب الاستعمار البريطاني بشكل ملحوظ في خلق الصراعات الإثنية في البلاد، مع عدم إغفال العوامل الأخرى، بالرغم من كونها امتدادًا للسياسات الاستعمارية، في الوقت الذي لم تشهد فيه كينيا أية حروب على أساس عرقي؛ حيث لعب مبدأ "فرِّق تَسُدْ" الذي اتبعته بريطانيا إلى تكريس الانقسام في المجتمع الكيني بين القبائل والعِرْقيات بهدف السيطرة والتحكم في البلاد. ولم تستطع النُّخَب الحاكمة في حقبة ما بعد الاستقلال معالجة هذه المسألة؛ حيث تأسست أحزاب سياسية قائمة على أساس إثني وقَبَلِيّ، على رأسها حزب الاتحاد الوطني الكيني الإفريقي (كانو) ويسيطر عليه قبيلتي كيكويو ولوو، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكيني الإفريقي (كادو) ويسيطر عليه تحالف من القبائل الصغيرة في كينيا.

1- MUEMA WAMBUA, The ethnification of electoral conflicts in Kenya, African Centre for The Construction Resolution of Disputes, 7 DEC 2017, available at:https://goo.gl/CfAHrS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شهد حزب كانو خلافات بين قادته، وتحديدًا بين جومو كينياتا، الرئيس الأول لكينيا، وجيراموجي أودينجا؛ حيث وجهت الاتهامات لكينياتا بإدارة البلاد لصالح قبيلة كيكويو من خلال الإنفاق الحكومي بشكل كبير في البنية التحتية والاجتماعية في مناطق قبيلة كيكويو، وفي المقابل واجهت المناطق الأخرى تهميشًا ملحوظًا، ومن ثَمَّ، لجأ كينياتا الأب إلى عمليات الاغتيال بحق القادة الذين دعوا إلى توزيع الثروة، بمن فيهم حلفائه في قبيلة لوو، التي اعتبرها مصدر تهديد لحكمه، كونها تُعَدُّ من أكثر القبائل تعليمًا في البلاد. واستقطب حلفاء له من حزب كادو المعارض، من أبرزهم دانيال أراب موي الذي ينتمي إلى قبيلة كالينجين، والذي أصبح نائبًا له، وفيما بعد أصبح رئيس البلاد عقب وفاة جومو كينياتا في عام 1978م[1].

وجاءت انتخابات 2007م نقطة فارقة في المشهد السياسي الكيني؛ حيث شهدت انقسامًا في المجتمع على نتائج الانتخابات، بعد اتهام النظام الحاكم بتزوير الانتخاب؛ حيث اندلعت أزمة جديدة في البلاد، بعدما تسبب إعلان نتيجة الاستحقاقات الرئاسية التي شهدتها كينيا بفوز الرئيس السابق كيباكي بحصوله على 4.584.721 صوتًا من إجمالي أصوات الناخبين، على منافسه رايلا أودينجا الذي حصل على 4.352.993 صوتًا من إجمالي الأصوات، في أزمة سياسية عميقة في البلاد؛ حيث إن التصويت في الانتخابات الكينية يقوم على أساس عرقي وإثني.

وتُعَدُّ الانتخابات في كينيا كاشفة للوزن القَبَلِيّ بين القبائل المكونة للمجتمع الكيني؛ كونها ترتكز على الولاء القَبَلِيّ في حَسْم وتحديد السلوك الانتخابي للناخبين في الانتخابات. ففي استطلاع رأي أجراه المعهد الدولي الجمهوري، اتضح أن 38.4% من الكينيين (العينة

1 –علي جبريل الكتبي، القبيلة في كينيا.. التداعيات والنتائج وآفاق المستقبل، **مركز مقديشو للبحوث والدراسات**، نشر في 13 يناير 2016م، متاح على:https://goo.gl/my56Ez

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تم استجوابها) يعتبرون أن الانتماء القَبَلِيّ للمرشح هو العامل الحاسم في اختيارهم قبل النظر إلى شخصية وبرنامج المرشح[1].

وأدَّت تلك الأزمة إلى اندلاع المزيد من العنف؛ حيث أعلنت المعارضة رفضها لنتائج الانتخابات، واتهمت النظام الحاكم بالتزوير؛ مما أدَّى إلى قيام مناصري المرشح الخاسر بأعمال شَغَب وعنف، أدت إلى أزمة شديدة في البلاد لم يسبق لها مثيل، وقد أسفرت أعمال العنف عن مقتل 1300 شخص في أنحاء البلاد، كما تركزت الاحتجاجات في معاقل المعارضة السياسية، وأحياء الصفيح في المدن الرئيسة من ممباسا إلى العاصمة نيروبي إلى كيسومو المدينة الساحلية الغربية على ضفاف بحيرة فيكتوريا؛ الأمر الذي دفع إلى فرض حظر التجول، وحظر البث التليفزيوني والإذاعي في البلاد. ومن ثَمَّ تصاعد الحذر في البلاد التي ينظر إليها واحة للاستقرار وسط منطقة مضطربة أمنيًّا. كما أثارت بعض المجموعات المسلَّحة الرُّعْب لدى الكثير من المواطنين، وهي ميليشيات مسلحة مدعومة من قِبَل السياسيين، بهدف المشاركة في أعمال العنف في البلاد لتحقيق مكاسب سياسية وشخصية ضيقة.

وتواجه السلطات الأمنية الكينية صعوبة في منع حوادث العنف بين القبائل في أنحاء البلاد؛ حيث تعاني البلاد من تحديات أمنية خاصة في المنطقة الساحلية، التي تتزايد فيها نشاط الحركات الإسلامية الإقليمية المتشددة، وامتدادات الصراعات في دول الجوار للداخل الكيني مثل الوضع في دولة الصومال.

ومع اشتداد الأزمة تدخل عدد من الفواعل الإقليمية والدولية من أجل الضغط على أطراف الأزمة من أجل تقاسم السلطة، والوصول إلى تسوية للأزمة بشكل سلمي للقضاء

1 – علي عبد العال، كينيا المأزومة. على مفترق طرق، نشر في 18 يناير 2008، متاح على:
https://goo.gl/qLsEQ7

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على العنف في البلاد، وهو ما توصلت إليه الوساطة الإقليمية والدولية بشأن تقاسم السلطة، فيما أطلق عليه قانون الاتفاق والمصالحة الوطنية، الذي لاقَى استحسان كافة الأطراف[1]. إلا أنه يُلاحظ عدم وجود رغبة لدى الحكومة الكينية في إجراء عددٍ من الإصلاحات الداخلية لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف الذي شهدته البلاد إبَّانَ انتخابات الرئاسة في 2008/2007م، مثل إصلاح الشرطة، ومعالجة الفساد، ومواجهة الإرهاب، وإعادة توطين المواطنين النازحين، ومحاسبة المتهمين المتورطين في أعمال العنف، ومع غياب المحاكمات المحلية، وجهت المحكمة الجنائية الدولية الاتهام إلى أربعة مسؤولين كينيين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية على خلفية أعمال العنف في انتخابات 2007م، ومنهم الرئيس الحالي كينياتا، ونائبه ويليام روتو، قبل أن يتم إلغاؤها في عام 2014م.

وظلت مسببات العنف المرتبطة بانتخابات 2007م قائمة، وتصاعد التوتر في البلاد، وتسبب في تصاعدها مزيج من التقاعس الحكومي في بعض المناطق والسلوك التمييزي والتعسفي في مناطق أخرى، وفشل في تنفيذ الإصلاحات في البلاد، مما أفضى إلى استمرار مخاطر العنف واندلا ع صراع قَبَلِيّ في البلاد. ففي 2013/2012م شهدت البلاد اشتباكات جديدة في أنحاء مختلفة من البلاد أدَّت إلى مقتل 477 شخصًا، ونزوح حوالي 118 ألف شخصًا، وأرجعت لجنة التحقيق الكينية آنذاك أحد أسباب العنف إلى سلوك الشرطة الكينية كمشكلة أساسية، إلا أنه لم يلحظ أيّ تغيير، فما يزال الجهاز الأمني في كينيا يعاني من بعض القصور؛ أبرزها الاتهام بالفساد[2].

---

1 –إيمان أشرف شلبي، تقاسم السلطة في كينيا وأثرها على عملية التحول الديمقراطي، المركز الديمقراطي العربي، نشر في 19 يناير 2016م، متاح على: **https://goo.gl/J2QMdr**

2 - High Stakes Political Violence and the 2013 Elections in Kenya, Human Rights Watch, 7 February 2013, available at: https://goo.gl/p9aMj3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي انتخابات الرئاسة في عام 2013م كادت أن تتكرر نفس أحداث أزمة 2007م بعد حصول الرئيس كينياتا على نسبة 50.07% من إجمالي الأصوات، فيما حصل منافسه أودينجا على نسبة 43.31% من إجمالي الأصوات، وقام بالطعن أمام المحكمة، بشكل أثار المخاوف حول حدوث أزمة عنف في البلاد بين أنصار الطرفين، إلا أن الحكومة الكينية إلى جانب المجتمع المدني قد لعبا دورًا في احتواء الأزمة[1].

كما شهدت كينيا أزمة سياسية عقب انتخابات الرئاسة في أغسطس 2017م، بعد إعلان فوز الرئيس أوهورو كينياتا بنسبة 54.27% من إجمالي الأصوات، على حساب زعيم المعارضة رايلا أودينجا. وأثار قرار المحكمة العليا بإلغاء نتيجة الانتخابات بعد وجود مخالفات واسعة النطاق وغير قانونية في عملية فرز الأصوات، حفيظة الرئيس كينياتا الذي على إثره اتخذ عدة إجراءات وتدابير أدَّت إلى تعميق الأزمة، وتوسيع الانقسام المجتمعي؛ حيث وجّه انتقاده إلى القضاء، بينما أقرَّ الحزب الحاكم الذي يرأسه تشريعًا من شأنه أن يَحُدَّ من دور المحكمة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، فيما قامت قوات الأمن بقتل العشرات من عناصر المعارضة السياسية.

في المقابل، أصرَّ أودينجا على فوزه في انتخابات أغسطس 2017م، ما دفعه إلى انسحابه من غمار المنافسة على الانتخابات في أكتوبر 2017م بسبب عدم تقديم الضمانات على سلامة العملية الانتخابية، والإجراءات الإصلاحية بالنسبة للانتخابات، واستطاع الرئيس كينياتا الفوز بالانتخابات بنسبة 98% من إجمالي الأصوات المشاركة بنسبة بلغت 39% فقط. الأمر الذي أثار المخاوف بشأن أزمة سياسية حادة في البلاد، خاصةً بعد نية أودينجا أداء مراسم اليمين الدستورية باعتباره الرئيس الشعبي للبلاد.

1- إيمان أشرف شلبي، مرجع سبق ذكره.

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفشلت محاولات الوساطة مِن قِبَل علماء الدين والمجتمع المدني ورجال الأعمال والدبلوماسيين للتسوية بين كينياتا وأودينجا. وحدَّد الأخير موعد 30 يناير 2018م لأداء اليمين الدستورية في حديقة أوهورو، عقب أداء الرئيس كينياتا اليمين في 26 يناير 2018م، وهو ما عمَّق من الاستقطاب المجتمعي في البلاد، وهدد بوقوع المزيد من العنف والاشتباكات بين المؤيدين والمعارضين وقوات الأمن الكينية[1].

وتُعزَى الصراعات القَبَلِيّة في كينيا إلى عدة أسباب؛ لعل أبرزها هو عدم المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية، وهي التي لعبت دورًا مهمًّا في تغذية الصراعات القَبَلِيّة والإثنية، فضلاً عن التوزيع غير العادل لموارد الأراضي في المناطق المنتجة والحيوية، والتي يُنظر إليها على أنها المحرِّك الرئيس للصراعات في البلاد. ففي تقرير صادر عن لجنة الخدمات العامة الكينية* في عام 2014م، أشار إلى أن هناك ثلاث قبائل فقط من أصل 41 قبيلة في البلاد تستحوذ على 49% تقريبًا من الوظائف الحكومية؛ حيث جاءت قبيلة كيكويو في المرتبة الأولى بنسبة 22.3% من إجمالي القوى العاملة في مؤسسات الدولة، تليها قبيلة كالينجين بنسبة 15.3% وقَبَلِيّة اللهيا في المرتبة الثالثة بنسبة 11.3%[2].

وفي حين تبلغ قبيلة كيكويو نحو 17.2% من إجمالي سكان البلاد، وقبيلة لوهيا 14%، وقبيلة كالينجين 13%، أي مجموعهم حوالي 45% تقريبًا، ويستحوذوا على 49% من إجمالي الوظائف الحكومية؛ الأمر الذي يعكس الدور الذي تلعبه القَبَلِيّة في توزيع الموارد. ففي القصر الرئاسي، هناك 297 موظفًا من أصل 654 موظفًا يعملون به، ينتمون إلى قبيلة كيكويو التي ينتمي إليها الرئيس كينياتا، بنسبة تصل إلى 45%، في حين

1 - Kenya: Averting an Avoidable Crisis, International Crisis Group, 29 January 2018, available at:https://goo.gl/xqqEWk

2- علي جبريل الكتبي، القبيلة في كينيا. التداعيات والنتائج وآفاق المستقبل، **مركز مقديشو للبحوث والدراسات**، نشر في 13 يناير 2016، متاح على: https://goo.gl/35Qr5H

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هناك 96 موظفًا ينتمون إلى قبيلة كالينجين التي ينتمي إليها نائب الرئيس، وفقًا لتقرير صادر عن لجنة الخدمة العامة في عام 2015م[1].

وأدت النزاعات في البلاد إلى انتشار عدد من الميلشيات المسلحة في البلاد ومنها قوة الدفاع عن الأراضي في سبوت The Sabaot Land Defense Force، والمونجيكي The Munjiki، وحركة طالبان Taliban، ومجلس جمهورية ممباسا Mombasa Republic Council، التي تسعى إلى التحريض للحصول على توزيع عادل للموارد الاقتصادية(40)[2].

فضلاً عن انتشار كميات كبيرة من السلاح في البلاد، فوفقًا للتقرير الاستقصائي الخاص بالأسلحة الصغيرة الصادر في يونيو 2012م، أشار إلى أن هناك 600 ألف قطعة سلاح في كينيا، وهو ما يجعل من السهل الحصول عليها والوصول إليها، بما يمثل مصدر تهديد بانتشار العنف في كينيا، كما أن الدعم الحكومي للصومال في مواجهة حركة الشباب المجاهدين الصومالية قد أدَّى إلى ازدياد العنف انتقامًا منها، والذي ينطوي على استخدام العبوات الناسفة والأسلحة الآلية، وفي إطار جهود الحكومة الكينية نحو تسوية الأزمة التي شهدتها البلاد منذ 2007م، قام البرلمان الكيني في عام 2008م بإصدار قانون دستور كينيا من أجل تعديله، وقدمت اللجنة البرلمانية ولجنة الخبراء مسودة الدستور للبرلمان الذي صدق عليه في 1 أبريل 2010م، وفي أغسطس 2010م خضع مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي عليه، وتم تبنيه دستورًا للبلاد[3].

إضافةً إلى تشكيل اللجنة الدائمة لشكاوى المواطنين، ولجنة التحقيق في أعمال العنف بعد الانتخابات (لجنة واكي)، ولجان تقصِّي الحقائق في عمليات العنف، التي تمَّت

1- المرجع السابق نفسه.

2 -MUEMA WAMBUA, Idim

3 -MUEMA WAMBUA, Idim

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقب انتخابات 2007م، إضافةً إلى اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة، ولجنة مراجعة الحدود المستقلة المؤقتة، ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة واللجنة الوطنية للترابط والتكامل، كما تراجع الجدل بشأن تعامل الحكومة مع مسألة عدالة توزيع الثروة، بعد اعتمادها للنظام اللامركزي في إدارة حكم البلاد منذ عام 2013م، وفقًا لما أقره دستور 2010م؛ حيث أسهم في حل بعض القضايا العالقة بقضية الثروة؛ حيث نصَّ على تقسيم البلاد إلى 47 محافظة، تتلقى ميزانياتها من الحكومة المركزية، بشكل جعلها تقلل من حدة الصراع القَبَلِيّ على الثروة بشكل نسبي[1].

ومن ثم، تظل المخاوف قائمة من اندلاع أزمات وصراعات قَبَلِيّة وإثنية عنيفة في المجتمع الكيني، لطالما استمرت المعضلة في إدارة التعدُّدية الإثنية في البلاد، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما يحقق مبدأ العدالة في التوزيع ومبدأ تكافؤ الفرص، وتداول السلطة بين الأطراف المكونة للمجتمع كله، في ظل التخوف من تجدد الأزمة خلال الانتخابات الرئاسية القادمة في 2022م.

الخاتمة :

إنّ معضلة تجنيد الأطفال في القارة الإفريقية تبقى– في الأخير– عَرَضاً وليست مرضاً؛ إذ يبقى المرض الحقيقيّ للجسد الإفريقيّ الفتيّ والواعد هو: غياب التنمية المستدامة، واستنزاف مواد القارة عبر مسارَيْن رئيسَيْن؛ أولهما: استغلال القوى الدولية الكبرى لثروات إفريقيا بشكلٍ مباشر، وثانيهما: إغراق المجتمعات الإفريقية في مستنقع الحروب والصراعات الأهلية المسلّحة، ومن ثمّ استغلال القوى الكبرى أيضاً، وبشكلٍ غير مباشر هذه المرة، لذلك المناخ الصراعيّ لتعظيم مبيعاتها من السلاح، والتدخّل في صنع القرار الإفريقيّ من

---

1 – كوثر مبارك، تأثير الإثنية على العنف الانتخابي في كينيا. دراسة حالة الانتخابات الرئاسية "2013-2017"، المركز الديمقراطي العربي، نشر في 11 نوفمبر 2016م، متاح على:

https://goo.gl/1dgQY2

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوابة الشراكات الأمنية المشروطة، والتحالفات الاستراتيجية غير المتكافئة، كصورةٍ من صور الاستعمار الجديد للقارة.

ومن ثمّ؛ فإنّ القضاء على ظاهرة تجنيد الأطفال في القارة السمراء يبقى في النهاية رهناً بمدى توافر الرغبة الحقيقية والإرادة السياسية والمجتمعية في الدول الإفريقية لتجاوز مربع العنف والصراع ولغة السلاح؛ والانتقال إلى مربع التنمية والتقدّم ولغة الحوار، ولحلحلة أزمات القارة الإفريقية، والتخلّص من إرث الاستعمار الكولونيالي الذي بذر جرثومة الانقسامات العِرْقية والدينية والجهوية والقبلية؛ لتظلّ خيرات القارة دائماً وأبداً بيده لا بيد أصحابها من الأفارقة.

الإحالات والمراجع:

1. أحمد سي علي، حماية الأشخاص والأموال في القانون الدولي الإنساني، (دار الأكاديمية للطبع والنشر والتوزيع)، 2010-2011.
2. أطفال إفريقيا جنود المرحلة للقتال كإرهابيين أو ضمن الميليشيات، ميدل إيست أونلاين، 10 أغسطس 2015م، متاح على الرابط الآتي: http://goo.gl/z1zL5d
3. أطفال إفريقيا من مأساة العمالة إلى خطر التجنيد، مرصد بوابة إفريقيا الإخبارية، 4 أبريل 2015م، متاح على الرابط الآتي: http://goo.gl/dbq4JS
4. الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي يوقعان على خطة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، مركز أنباء الأمم المتحدة، 19 سبتمبر 2013م، متاح على الرابط الآتي:

http://goo.gl/fX9SoV

5. الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، مبادئ باريس، قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فبراير 2007م، ص 25.

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. إيمان أشرف شلبي، تقاسم السلطة في كينيا وأثرها على عملية التحول الديمقراطي، المركز الديمقراطي العربي، نشر في 19 يناير 2016م، متاح على: https://goo.gl/J2QMdr

7. بسام عاطف المهتار، استغلال الأطفال، تحديات وحلول، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية)، ط1، 2008.

8. تجنيد الأطفال بجنوب السودان هاجس يؤرّق المجتمع الدولي، سكاي نيوز عربية، 19 أغسطس 2016م، متاح على الرابط الآتي: http://goo.gl/tYzy1M

9. تجنيد الأطفال، الأمم المتحدة، مكتب الممثل الخاصّ للأمين العام المعني بالأطفال ونزع السلاح، متاح على الرابط الآتي: goo.gl/Gz2F8s

10. تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، الأمم المتحدة، مكتب الأمين العام، 22 ديسمبر 2016م.

11. تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية إفريقيا الوسطى، الأمم المتحدة، مكتب الأمين العام، 12 فبراير 2016م.

12. شريف علثم، مدلول القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه، إسهامات جزائرية حول القانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من الخبراء الجزائريين، الجزائر، ط1، 2008.

13. عبد القادر بوبكر، السلم والحرب في الإسلام، مذكرة ماجستير، التخصص: القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، 1992.

14. عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، (عمان: الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع)، ط1، 2010.

15. علي جبريل الكتبي، القبيلة في كينيا. التداعيات والنتائج وآفاق المستقبل، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، نشر في 13 يناير 2016م، متاح على: https://goo.gl/my56Ez

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. علي جبريل الكتبي، القبيلة في كينيا.. التداعيات والنتائج وآفاق المستقبل، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، نشر في 13 يناير 2016، متاح على:https://goo.gl/35Qr5H

17. علي عبد العال، كينيا المأزومة. على مفترق طرق، نشـــر في 18 يناير 2008، متاح على:https://goo.gl/qLsEQ7

18. فضـيل طلافحة، حماية الأطفال في القانون الدولي الإنسـاني، (الأردن: دار الثقافة للنشـر والتوزيع)، ط1، 2011.

19. كوثر مبارك، تأثير الإثنية على العنف الانتخابي في كينيا. دراسة حالة الانتخابات الرئاسية "2013-2017"، المركز الـديمقراطي العربي، نشـــر في 11 نوفمبر 2016م، متـاح على:https://goo.gl/1dgQY2

20. ما مصـير **"الأطفال الجنود"** بعد انتهاء الصـراعات المسـلّحة؟، بي بي سـي، 12 فبراير 2016م، متاح على الرابط الآتي: http://goo.gl/JERCEY

21. محمد النادي، الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنسـاني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 437 تموز/ يوليو 2015.

22. محمد مشـــرف خليفة: الجنود الأطفال، مجلة درع الوطن، القيادة العامّة للقوات المســلحة بدولة الإمارات العربية، 1 أغسطس 2012م، متاح على الرابط الآتي:

http://goo.gl/zL3VWf

23. محمود سعيد محمود سعيد، الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة، (مصر: دار النهضة العربية)، 2007.

24. معزيز عبد الســـلام، تجنيد الأطفال في أفريقيا، بحث منشـــور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد الرابع عشر، العدد العشرون، سنة 2016.

ISSN 2716-7887
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25. مليكة أخام، حماية الطفل في النزاعات المسلحة، إسهامات جزائرية حول قانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من الخبراء الجزائريين، الجزائر، ط1، 2008.

26. منتصر سعيد حمودة، حماية حقوق الطفل في القانون الدولي والعام والإسلامي، (مصر: دار الجامعة الجديدة).

27. نصيرة نهاري: الحماية الإفريقية للطفل في أثناء النزاعات المسلحة. دراسة في النصوص والآليات، قراءات إفريقية، 1 ديسمبر 2016م، متاح على الرابط الآتي: http://goo.gl/93SMcx

28. هشام فخار، الحماية الخاصة في ظل القانون الدولي الإنساني، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس: المدية، الجزائر، ع:06، مارس 2012.

29. اليونيسف: ربع أطفال العالم يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث، مركز أنباء الأمم المتحدة، 8 ديسمبر 2016م، متاح على الرابط الآتي: http://goo.gl/9fLiS8

30. Conflict Barometer 2015, The Heidelberg Institute for International Conflict Research, Germany.

31. Conflict Barometer 2015, The Heidelberg Institute for International Conflict Research, Germany .

32. High Stakes .. Political Violence and the 2013 Elections in Kenya, Human Rights Watch, 7 February 2013, available at: https://goo.gl/p9aMj3

33. https://goo.gl/CfAHrS

34. https://goo.gl/PdpKox

35. https://goo.gl/rH5vBt

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

36. Kenya: Averting an Avoidable Crisis, International Crisis Group, 29 January 2018, available at : https://goo.gl/xqqEWk

37. Kenya: The Danger of Election- Related Violence, Stratfor Worldview, 9 November 2012, available at:

38. Mark A. Drumbl, Reimagining Child Soldiers, Oxford: Oxford University Press, 2012 .

39. MUEMA WAMBUA, The ethnification of electoral conflicts in Kenya, African Centre for The Construction Resolution of Disputes, 7 DEC 2017, available at:

40. New African Yearbook 1979: Political History and Current Events, Social and Economic Continental Affairs, London, England: IC Magazines Ltd, New York: Franklin Watts, Inc, 1979.

41. Stanley Meisler, Tribal Politics Harass Kenya, Foreign Affairs, available at:

42. Ten facts about child soldiers that everyone should know", Independent, 23 December 2012, available at: goo.gl/yBCItV

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com